التنظير في الفكر الليبرالي

عمران محمد المرغني الجداري خليفة صالح خليفة
قسم العلوم السياسية -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة الزيتونة

مستخلص

سعت هذه الدراسة إلى خوض غمار البحث والتحليل في التنظير في الفكر الليبرالي، انطلاقًا من أن الفكر الليبرالي الكلاسيكي الذي يتمركز حول الفردية والملكية الخاصة وتحييد دور الدولة، وأصبغت التحليل في الفكر الليبرالي للمحدثين، المنطلق من الفردية من خلال الفرد والمجتمع والملكية الخاصة والعامة من خلال توسيع المجال للدولة، كما تم تسليط الضوء على تلك القضايا من خلال الليبراليين الجدد الذين بنوا أفكارهم على نقدهم للمحدثين وانحازوا إلى مسألة الفردية والملكية الخاصة وإبعاد الدولة، بينما التنظير في الفكر الليبرالي لمفكري العدالة الاجتماعية فقد ركز على أعطى الدولة مساحة في إدارة الشأن العام والتركيز على المجتمع مع عدم إغفال الفردية والملكية الخاصة.

مقدمة

لقد ساد جدل فكرى واسع النطاق حول التنظير في الفكر الليبرالي، هذا الجدل في حقيقة الأمر كان انعكاسًا أو يحاكى الواقع؛ حيث إن الفكر الليبرالي في غالبه هو انعكاس لمرآة الواقع بمعنى أن التنظير في الفكر الليبرالي بما هو كائن وليس بما سيكون.

بناء على ما سبق، فإن الليبرالية من الموضوعات الرئيسة التي تناولها علم السياسية عمومًا، وحقل النظرية السياسية خصوصًا بالبحث والدراسة والتحليل، هذا الاهتمام نابع من اهتمام الفلاسفة والمفكرين والباحثين على اختلاف أطيافهم وتنوع مذاهبهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية عبر العصور، حيث ظلت تشغل حيزًا كبيرًا من تفكيرهم، فبحثوا في ماهيتها، تعريفها، نشوئها، طبيعتها، أسبابها، والأسس الأيديولوجية والتطورات التي لحقت بها في مختلف العصور، ولماذا تحولت دول إلى الليبرالية، بينما دول أخرى لم تنجح في عبور الليبرالية،

وبحثوا أيضًا في الأطر الفكرية القادرة عل تفسير هذه الظاهرة، تفسير الليبرالية، الأطر المداخل المناهج النظرية والنظريات.

من هنا تأتي هذه الدراسة بما تطرحه من إشكاليات وما يبرز عنها من تحديات أيضًا تضع التنظير السياسي في موقعه الذي لابد وأن يحتله باستمرار التنظير السياسي يقف أمام أسئلة كبري مجددًا، لا شك أن هذا يحفظ للعلوم السياسية خصوصيتها، لكنه في ذات الوقت فتح آفاقاً جديدة أمامه، ومن هنا مثلت الأسئلة والإشكاليات المتعلقة بالتنظير في الفكر مجالًا خصبًا للتنظير السياسي المعاصر، وبالتالي هذه الدراسة تسعى لتقدم تصنيفاً للمقاربات التنظيرية والتفسيرية والتحديات وتعرض لها عرضا تحليليًا مناسباً.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنظير في الفكر الليبرالي وذلك من خلال القيام بعملية استقراء وتتبع للتنظير في الفكر الليبرالي المتجسدة في الفكر الليبرالي الكلاسيكي الذي تمحور حول الفردية والملكية الخاصة، بالإضافة إلى إبعاد الدولة عن إدارة الشأن العام، بينما ذهب الليبراليون المحدثون والذين كان جل همهم ينصب حول الفردية وذلك من خلال المجتمع والملكية الخاصة ايضًا الملكية العامة، علاوة على ذلك، أعطى مجال واسع للدولة لمعالجة مشاكل السوق وإدارة الشأن العام، في حين عالج الليبراليون الجدد من خلال بناء أطرهم التنظيرية والفكرية على نقدهم اللاذع للمحدثين وإن كانوا قد وافقوا كل ما يقدمه الكلاسيكيون في مسألة الفردية والملكية الخاصة وإبعاد الدولة، وأخيراً ذهب التنظير في الفكر الليبرالي لمفكري العدالة الاجتماعية في العقد الأخير من الألفية الثانية والذين انصب تركيزهم على إعطاء الدولة مساحة في إدارة الشأن العام والتركيز على المجتمع مع عدم إغفال الفردية والملكية الخاصة باعتبارها الركن الأصيل للفكر الليبرالي.

مشكلة الدراسة: -

إن الخوض في عملية التنظير في الفكر الليبرالي ليس من سهولة بمكان؛ حيث قدم الفلاسفة والمفكرون والباحثون إسهامات جليلة أثروا بها الفكر الليبرالي بالتالي يمكن صوغ مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل نجح التنظير في الفكر الليبرالي في تخطي الأزمات التي مرت بها، وتجاوز الانتقادات الموجهة إليه وأن ينتصر على التحديات التي فرضتها الأيديولوجيات المضادة ؟.

فرضية الدراسة: -

بناء على مشكلة الدراسة فإنه يمكن صوغ فرضية مفادها: - التنظير السياسي في الفكر

الليبرالي استطاع أن يحاكي الواقع وأن يكون له الفضل في إخراج الليبرالية من أزماتها وتحدياتها التي رافقتها، وأن يقدم إسهامات تنظيرية وتفسيرية جعلت منها أيديولوجية تتكيف مع كل التحديات والأزمات على مر الأزمان وتطور الأفكار.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى وصف التنظيرات الفكرية للفكر الليبرالي وذلك بغية تحليلها لكشف التطورات التي لحقت بها عبر تاريخها، وتقديم الحلول التي تعرضها لها.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من الناحية التنظيرية في أنها تقدم الإسهامات التنظيرية للفكر الليبرالي الذي استطاع من خلال منظريه تجاوز كل الأزمات والانتقادات التي وجهت له عبر الأزمنة التي عاصرتها الليبرالية كأيديولوجيا، كما أن الأهمية الموضوعية تكمن في إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات ذات العلاقة بالأفكار التنظيرية بالأيديولوجيات السياسية.

منهجية الدراسة: -

أي دراسة جادة لابد أن تتضمن المناهج والمداخل العلمية، بالتالي تستعين هذه الدراسة بالمنهج التحليلي والوصفي والمقارن، بالإضافة إلى الاستعانة بالمدخل التاريخي وذلك بغية القيام بعملية استقراء للتنظير في الفكر الليبرالي.

تقسيم الدراسة: -

بناء على ما سبق، ومن خلال ما تطرحه مشكلة الدراسة والفرضية المثارة فقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة مطالب وخاتمة متضمنة توصيات الدراسة، حيث يتناول المطلب الأول الفكر الليبرالي الكلاسيكي، بينما يستعرض المطلب الثاني الليبرالية المحدثة. ويطرح المطلب الثالث الليبرالية الجديدة، وأخيراً يستعرض المطلب الرابع ليبرالية العدالة الاجتماعية.

المطلب الاول: قراءات في أدبيات الليبراليين الكلاسيكيين: -

أكدت الليبراليةُ الكلاسيكيةُ الفرديةَ الإنسانيةَ وتحريرها من هيمنة الجماعة والتقليل من حدة العرف والقانون والسلطة المطلقة، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت على النظريات الاقتصادية التقليدية لآدم سميت وساي باسنيات وهيرمان، ولقد اشتهرت هذه النظريات باسم الليبرالية الاقتصادية التي بنيت على السوق الحرة وعلى الاعتقاد والتوافق بين المصالح، ويترتب على ذلك أن الأفراد إذا تركوا أحرارًا في اتباع مصالحهم الخاصة بهم في اقتصاد تبادلي مبنى على تقسيم العمل فإن رفاهية المجتمع ستكون نتيجة طبيعية.

أولا:- المؤسسون الأوائل :- إن المؤسسين من الفلاسفة الليبراليين الأوائل الذين قدموا إسهامات

جليلة أثروا بها التنظير في الفكر الليبرالي أعطوا سلسلة من التنبؤات العقلانية والتي بدأت من الافتراضات التي بني عليها السوق الرأسمالية وقوانين الاقتصاد السياسي التقليدية، وهذه أعطت الاساس الفلسفي الذي قامت عليه الليبرالية كفلسفة اجتماعية والتي رسمت للإنسانية نموذج الفرد الذي يسعى إلى زيادة منافعه، ونموذج المجتمع كمجتمع المكون من الأفراد ذوى المصالح المتنافسة، فالإنسان لديهم يتمتع بحرية كاملة وله حقه الطبيعي في المحافظة على ملكه ودفع اعتداء الآخرين وأذاهم، ومن أجل المحافظة على ذلك يتنازل كل فرد عن هذه الحقوق الطبيعية للجماعة تنازلًا كاملًا شرط أن لا يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي يقر تلك الحقوق بناء على قواعد عادلة يطبقها أفراد فوضتهم الجماعة بتطبيقها(لوك، 1995، ص 187).

وتمشيًا مع ما سبق، امتلكت الدولة سلطة وضع العقوبات التي ينبغي أن تلحق بشتى المخالفات التي يرتكبها أبناء المجتمع فيها، فالهدف من وراء ذلك هو المحافظة على ملكية أبناء المجتمع، فالفرد فوّض الدولة حق توظيف قوته في تنفيذ أحكامها، إذ إن تلك الأحكام أحكامه هو، ومن هنا انبثقت سلطة المجتمع المدني التشريعية والتنفيذية، التي توكل إلى مؤسسة اجتماعية من المؤسسات المتجسدة في مجلس شيوخ أو البرلمان أو ما شابه (المرجع السابق، ص 188- 189).

بناء على ذلك، تلاشت بني المجتمع الاقطاعي ، وبرزت محلها بني مجتمع الحرية الكاملة، وهي تسمية تشير إلى الحرية الاقتصادية وليس الحرية السياسية، ففي ظل مجتمع الحرية الكاملة أُتيح للعمال التنقل من وظيفة إلى أخري، ومن حين لآخر حسب رغبته؛ الأمر الذي لا يستطيع الاقنان فعله، كما أن سميث جعل من السمات الأساسية لمجتمع الحرية الكاملة التوسع في الانتاج، وأن عملية التراكم تمارس تأثيرها المباشر على البيئة الاجتماعية بمضاعفة إنتاجية العمل، فالرأسمالية أحدثت تطورًا جديدًا يخلق بيئة اقتصادية اجتماعية، وحدد سميت أن الدولة لها ثلاث وظائف وهي : حماية كل فرد في الدولة بأقصى ما يمكن من الظلم وقهر الآخرين، وإقامة وصيانة أشغال ومؤسسات عامة والتي لن يكون من مقدور أي عضو أو مجموعة من أعضاء المجتمع إقامتها والحفاظ عليها لكونها ليست مؤسسة ربحية. (هيلبروتر،1995، ص63).

لقد ظهر هذا التنظير من أجل اصلاحات سياسية واقتصادية وقانونية، وأن هذه التنقيحات لا يمكن إيجادها إلا بالقضاء على الاستبداد السياسي الذي احتفظت به الطبقة الإقطاعية في عموم أوروبا، فالأساس الفلسفي الذي اعتمده هذا الاتجاه الفلسفي كان مفاده أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من أفراد المجتمع، فالأفراد يسعون دائمًا لتحقيق أكبر قدر من السعادة وما يجمعونه

من ثروات ونتيجة لأن الإنسان في سعيه لإخضاع الأشياء التي يملكها الآخرون لصالح مرضاته هو، فإن الألم والخسارة التي تلحق بالآخرين هي أساس قيام الحكومة.

وفي نفس الصدد، يشير بنتام إلى أن الهدف من وضع القوانين هو تحقيق الوفرة والكفاية، المساواة وتحقيق الأمن والسلام، ولتحقيق أمن الملكية من وجهة نظره الذي يعتبره شرطاً ضروريًا لتحقيق أكبر قدر من السعادة، وعلى الدولة أن تهدف إلى تحقيق توزيع متساوٍ نسبيًا للملكية، وأن يحقق توازناً بين المساواة والأمن، ويوضح أيضًا اصطلاحات مثل الحقوق والملكية والانتاج والرفاهية العامة توظف جميعها لاستخدام وهمى غالبًا من أجل الدفاع عن مصالح راسخة فإن منفعة مبدأ أكبر قدر من السعادة تكمن في الواقع في أنه المذيب الأعظم للخرافات (أبوشهوة، 1993،ص 220)، فوضع بنتام مبدأ القدر الأكبر من السعادة كأداة كلية بالفعل في أيدى المشرع الحاذق، فالمشرع ليس بحاجة للإلمام بالأحوال الخاصة بالمكان و الزمان الذي انبثقت منها عادات و تقاليد خاصة بالتالي يمكنه أن يسيطر على السلوك بواسطة تخصيص الجزاءات بهدف الوصول إلى أكبر قدر من النتائج المرجوة، وأن الفردية تستوجب رعاية مجتمع السوق الحر، كما يوكل إليها حماية أعضائها من الاستلابية، و عليه ظهرت فكرة الاقتراع التي تبناها بنتام، وإن كان غير متحمس للاقتراع الديمقراطي العام، فأشار إلى أن السيادة السياسية ينبغي أن تتأصل في الشعب في نهاية الأمر، وأن فاعلية مصلحة الشعب تكمن في حق الاقتراع، واعتبر أن القيود الدستورية هي الضمانات الرئيسية للحرية، فمدركات الحكم التي قد طبقها على الحكم المستبد طبقها على الفور على الليبرالية، وأن حياة الناخب القانونية سنة واحدة. (المرجع السابق، ص- 223)

ثانيا:- أسس الليبرالية الكلاسيكية:- الفرض الأساسي لليبرالية الكلاسيكية يقوم على أن الطبيعة البشرية أنانية، وأن الإنسان مدفوع بطبيعته العدوانية، وأن النفس البشرية يحركها مبدأ أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد، كما أن التقليد الليبرالي ينطلق من افتراض آخر مفاده أن البشر أساساً عقلانيون، والذي يجد أفضل وصف له عند جيرفتز حيث يشير إلى أنه إذا كانت المصلحة الخاصة أو الرغبة في اللذة يزودنا بدافع قوي لا يقاوم فإن درجة اللذة أو الإشباع التي يتحصل عليها عضو لا تتحدد بقوة عشوائية، حيث النفس جامد، بينما المصلحة الشخصية مستنيرة والعقل في حالة انضباط. (Bentharn.1987.p125)

بالنطر إلى علاقة الإنسان بالمجتمع فإن الأيديولوجيا الليبرالية الكلاسيكية تمسكت بالافتراض الذري، والقاضي بأن المجتمعات البشرية ذات كيانات معقدة التركيب ومكونة من

جزيئات متكاملة ومستقلة، فالفرد سابق على المجتمع، وأن الأفراد يصنعون المجتمعات وليس العكس، فالعلاقة بين الأفراد والمجتمعات علاقة تضاد أو تناقض بينهما، وهذه الرؤية تفترض بوضوح للأفراد وجوداً منفصلاً عن المجتمع الذي يقطنون فيه، وهكذا أظهر التنظير الليبرالي مجتمعًا تسيطر عليه النخبة، الأمر الذي دفع بالليبراليين الكلاسيكيين بأن هناك تناقضًا بين ما هو عام وما هو خاص، وأن المجال الخاص يحتاج إلى حماية ضد المجال العام، وعليه برز تقديس الخاص وتبرير الملكية الخاصة، وهنا ظهرت الحاجة إلى الدولة والتي من أهم وظائفها حماية الحقوق الفردية. (Mclver. 1962, p109) .

يطرح التنظير الليبرالي الكلاسيكي أن الدولة بطبيعتها فاسدة لا ترقي أن تكون إلا حارسًا ليليًا فقط، فهي شر لابد منه، وأن مهماتها تنحصر في حماية مجتمع الأفراد، وبما أنها تمثل تهديدًا خطيرًا لحرية الفرد، طرح المفكرون الليبراليون الكلاسيكيون على البحث مختلف الآليات التي تصون الأفراد في مواجهة أعمال الدولة فوضعوا مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ الدستورية، كما أنهم قيدوا سلطة الدولة بالقانون، وأن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية؛ لأن تدخلها سيلحق الضرر ويؤدي إلى تصدعات في البناء الاجتماعي ، فينبغي أن يتلائم التشريع مع الطبيعة البشرية ولا يتباين معها، كما أشاروا إلى أن عملية التصويت ينبغي أن يستثني منها الشيوخ والنساء والأطفال والفقراء، بمعنى استبعاد الفئات التي ليس لها ضريبة مباشرة، مبررين ذلك بأن الذي لا يدفع الضرائب لا يشعر بقيمة صوته. (سباين، 1971، ص734).

المطلب الثاني: قراءات في أدبيات المفكرين الليبراليين المحدثين

لحق بالمجتمع الليبرالي خلال منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا تغيران فرضا على المنظرين الليبراليين إجراء تنقيحات حول نظرتهم للفرد والمجتمع والدولة، فالتغير الأول كان مفاده أن الطبقة العمالية بدأت تشكل خطرًا على الملكية، في حين أن المتغير الثاني يكمن في الظروف القاسية التي تعيشها الطبقة العاملة حيث ازدادت حالتهم سوءاً ؛ الأمر الذي دفع بمنظري الفكر الليبرالي إلى مزيد من التنقيح والتطوير. (أبوشهيوة، 1993، ص 225).

مع نهاية الربع الثالث من القرن التاسع عشر قام البرلمان بإصدار سلسلة من القراءات التي نادت بتنظيم ساعات العمل وتحسين ظروفه كما اتجهت تشريعاته إلى التشريع الاجتماعي بشكل مطرد حتى وصل الأمر إلى استبعاد المذهب الفردي وتبني توجهات المذهب الجماعي الذي نادت به الأيديولوجيات المضادة كالماركسية والاشتراكية والمحافظة الذين استطاعوا أن يكسبوا عطف

الطبقة العمالية في المجالات الصناعية دون غيرها من المجالات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى ظهرت البطالة والتضخم في الأيدي العاملة حيث وصل الأمر إلى الاستغناء عنهم. (Macpherson. 1977.p70)

وفي هذا الصدد يشير كارل ماركس إلى أن الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الرأسمالية ستؤدي إلى فنائها، فالدولة عنده لا تمثل سوى سلاحاً في يد الطبقة الرأسمالية لإخضاع باقي طبقات المجتمع، وأن إحساس النظام الصناعي التجاري غير المنظمين يحملان بين طياتهما تفتيتاً للأمن والاستقرار الاجتماعي، وهو التهديد الذي لم يقلل من حدته كثيرًا.

أولا:- الأزمات والتنقيحات للكلاسيكيين:- لقد تطلب التنظير في الفكر الليبرالي إجراء تنقيحات شاملة للنظرية الليبرالية، وذلك من خلال إعادة فحص لطبيعة الدولة ودورها وطبيعة الحرية والعلاقة بين الحرية والإكراه القانوني، الأمر الذي يرتبط بعلاقة الفرد والمجتمع بشكل مباشر، حيث تطلب التنظير في الفكر الليبرالي المحدث تحطيم ما كان في الراديكالية الفلسفية من عزلة فكرية كانت مسئولة إلى حد كبير عن جمودهًا الفكري وربطها بالطبقات الاجتماعية الأخرى، وبهذا الشكل فقط استطاع الفكر الليبرالي أن يرسم له فلسفة اجتماعية وينفي أنه أيديولوجية مصلحة خاصة فحسب، إذ يمكن إيجاز الأزمة التي تعرضت الليبرالية الكلاسيكية فيما يلي:- (سباين، 1971، ص 734)

1: - الاعتبار الأخلاقي وهو شعور الاشمئزاز والنفور الذي أثاره ما تكشف من فظائع يعاني منها عمال الصناعة.

2: - ما ترتب على سياسة حرية التجارة من تضحية بمصالح المزارعين في سبيل انتعاش الصناعة والتجارة.

3: - نمو الوعي الذاتي السياسي في صفوف العمال.

الليبرالية لم تغير من مبادئها وإنما غيرت من الياتها وادواتها فبينما كانت المصلحة الفردية تتحقق على حساب المجتمع في الفكر الليبرالي الكلاسيكي، أصبحت هذه الحرية والمصلحة الفردية تتحقق من خلال المجتمع؛ الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى المصلحة الفردية والجماعية في آن واحد، حيث يقصد بدولة الرفاه أن يقع على عاتق الدولة عبء تحقيق الرفاهية للأفراد والجماعات وكافة المجتمع، ويقع على مسئوليته حماية استقلالية الأفراد ليس في مواجهة الدولة فحسب وإنما في مواجهة قوة خارج الدولة، فمجمل القول أن الليبرالية الكلاسيكية والمحدثة

تقاسما هدفاً واحداً مشتركاً وهو الفردية.

ثانيا: - التنظيرات الليبرالية للمحدثين.

1: - جون استيورات ميل 1806 - 1872

أدرك جون ستيورات ميل مبكرًا القوة النضالية للطبقة العمالية التي نالت قدرًا من التعليم مع ازدياد الجرائد العمالية، علاوة على ذلك، القدرة الفائقة للعمال على التنظيم، وأنه لم يعد بالمقدور إسكات أصواتهم، وصاروا قادرين على توحيد صفوفهم والمبادرة ؛ الأمر الذي أدى إلى عدم التحكم فيهم، وفي هذا الصدد، أن أول ما دعا إليه جون ستيورات مل هو ترك نموذج بنتام المتعلق حول الإنسان وحيث تنصب فلسفته بوجه عام في محاولة لتعديل المذهب التجريبي الذى ترعرع في كنفه وراح يجري تنقيحات في الصياغة بعيدة المدى، وتعتبر النظرية الأخلاقية لجون ستيورات ميل من الأساس التي قام عليها تنقيحه لليبرالية بعده، حيث استهل بقبول كلي في الظاهر لمبدأ أعظم قدراً من السعادة على النحو الذى قرره بنتام، أما التنقيح الذى أجراه مل كان منحسراً في تحديده للذات فصنفها إلى لذات سامية وأخرى حقيرة من حيث صفاتها الأخلاقية، حيث تميز التنظير السياسي عنده حول النفعية الذي ارتكز على أن علم الأخلاق عنده مهم لليبرالية؛ حيث هجر مذهب الأنانية، وبني رأيه على أن الرفاهية الاجتماعية قضية تهم كل الأفراد ذوي الإرادة الحسنة، وأكد أن النزاهة والحرية واحترام الذات والسمو الشخصي كلها صفات خيرة فطرية (مل، 2012، ص ص47-48)، فضلًا عن إسهامها في السعادة، فالمعتقدات الأخلاقية تهدف إلى مجتمع ليبرالي.

بناء على ما سبق، يعتقد ميل أن الحرية السياسية والحرية الفكرية في العموم ذواتا نفع لجميع أفراد المجتمع، وهذا يعتبر أفضل ما قدمه مل في تنظيره حيث لم يبنِ استنتاجه على المذهب النفعي بقدر أن يكون الفرد مؤمناً غير مكره، فالمجتمع الليبرالي ومؤسساته هو الذي يعترف بهذا الحق، وظن أن الدليل الحقيقي عن الحرية السياسية التي تقدم مجالًا لنوع سامٍ من الشخصية الأخلاقية، وتتكون بها كائنات معقولة إنسانية النزعة في جوهرها، أي نوع من الشخصية المدنية ،(مل،1996، ص ص 195- 200)كما توصل ميل إلى مالم يتوصل إليه الليبراليون الكلاسيكيون في أنه لابد أن يكون وراء حكومة ليبرالية مجتمع ليبرالي، فالمجتمع يصبح فاعلًا هامًا ثالثاً وعاملًا له السيطرة على العلاقة بين الحكومة والفرد مع حماية حرية الأفراد، علاوة على ذلك، المذهب الفردي الذى انطوى عليه التنظير الليبرالي في أوائل عهدها غير مجدٍ. وأكد افتقار الليبرالية الكلاسيكية لقيم أخلاقية للحرية، فعندما انتقل مل من تقييمه العام لما تنطوي عليه الحرية من قيمة أخلاقية

إلى قاعدته العملية لتقرير أن قيود يضعه المجتمع أو الدولة ما يبرره فرضها على حرية الفرد، ونظرًا للقيمة الذاتية التي علقها ميل على الحرية مبررًا بتعليل الكلاسيكيين وتمسكهم بأن الحقوق من صنع القانون وأن حرية الأفراد هي ما تمنحها الدولة وأن القضية في حجة مل أنها لم تحلل إطلاقًا العلاقة بين الحرية والمسئولية، وأنه غالبًا ما كان يبقي غالبًا الفكرة التقليدية المستوحاة من بنتام والقاضية بأن أي إجبار هو مناقض للحرية، ومع ذلك لم يشك أبدًا أنه يمكن بوجود حرية هامة بدون القانون، وعندما طابق الحرية مع المدنية لم يتصور أنه يمكن أن تكون هناك مدنية بلا مجتمع. (المرجع السابق، ص 208).

ومن هذا المنطلق، اتضح أن هناك فجوة فكرية غير واضحة المعالم لتعريف الحدود المناسبة للتشريع بارزًا عندما مضى إلى مناقشة حالات واقعية، لم ينظر مل إلى المجتمع كونه ائتلافاً من مُلّاكٍ ومستهلكين وأصحاب مصالح متصارعة، بل أناساً من الممارسين لقدراتهم مستهدفين تنميتها وتطويرها، كما يحدد مل وظيفة الديمقراطية في أن تمنح كل الأفراد اهتمامًا كبيرًا بأعمال وتصرفات الحكومة وداعمًا إلى المشاركة بشكل فعال، على الأقل بالتصويت وتصرفات الحكومة، فالديمقراطية الليبرالية إذاً ستجعل الشعب أكثر ديناميكية، فهي ستدفع بهم في مجال العقل والفضيلة، وفي النشاط العملي، وأشار إلى أن هناك فوارق كيفية في اللذات، ولم يقبل مطلقاً أن يوازي بين السعادة العظمى الكلية للأفراد بالإنتاج الكلى لهم، فالسعادة العظمى لا يمكن الحصول عليها إلا بالسماح للأعضاء ودفعهم إلى تنمية أنفسهم، وأسس مبادئ المساواة في الملكية على إن تتطابق بين الجهد والأجر، حتي يضمن للعمال أجورهم لا أن تذهب للآخرين، ورأى أن مالك رأس المال لابد له من نصيب في الانتاج؛ لأن المال في الحقيقة ما هو إلا نتاج لعمل وأجور سابقة، إن التفاوت بين العمال وأرباب العمل يرجع لا إلى الملكية الرأسمالية العادلة ولكن إلى حدث تأريخي له بالمبادئ الرأسمالية، وهكذا يرجع ميل اللوم على النظام الإقطاعي الأوربي المتجسد في عدم العدالة في توزيع الملكية ورأى أن الملكية قد خفت من حدة تلك النظم الملكية السابقة تاريخيًا على النظام الرأسمالي (مل، 2012،ص 120).

إن الجانب المهم من اقتصاد ميل يكمن في أنه استبعد إلى حد ما فكرة وجود قوانين اقتصادية طبيعية، وبالتالي عقيدة نظام اقتصادي تنافسي ينظم نفسه بنفسه وعليه قدم للتنظير السياسي كل الموضوعات ذات العلاقة بين التشريع والاقتصاد وحتى علاقته ديمومة السوق الحرة، فميل استبقى ريبة بالغة في الحكومة وكل أدواتها وساوره الشك بأن ما تقوم به ربما ينجز بطريقة غير

سوية، ومن ثم فضل المبادرة الفردية وخشى الوصاية الأبوية للحكومة، وبني اعتراضه على الحكومة أخلاقيًا وليس اقتصاديًا، ولقد حدد جورج سباين إسهامات جون ستيورات مل فيما يلي(سباين،1971، ص ص 932- 944) :-

• الفكر الأساسي لفكر وأخلاقية تتجسد في احترام حقيقي للبشر، وأن الحرية ليست خيارًا فرديًا فقط بل خيارًا اجتماعيًا أيضًا.

•امنت الليبرالية بأن في كينونتها بأن الحرية السياسية والاجتماعية في ذاتها شيء حسن، فالحرية هي الأساس الصحيح لكائن بشرى مسئول، وأن المجتمع الصالح يشترط فيه أن يكون مجتمعًا على السواء مجتمعًا يفتح المجال لمنح فرص عمل لخلق حياة حرة ومرضية.

•وظيفة الدولة الليبرالية في مجتمع حر هي ايجابية وفاعلة.

2: - توماس هل جرين1836- 1882.

لقد كان الدين في علم الأخلاق لدى توماس جرين لا مثيل له عند غيره في منظري المذهب النفعي، وإن الحرمان لم يكن جزءاً من المنظور الاقتصادي لديه، كما أن الفقر يعتبر من مسائل الانحطاط الأخلاقي وأن التطور الذاتي يعتمد بشكل مباشر على المشاركة الأخلاقية الاجتماعية حيث إن الغاية في المجتمع الليبرالي هي إيجاد تلك المشاركات وبالتالي يتجسد التنظير السياسي لجرين في خلق أوضاع اجتماعية تجعل التطور الأخلاقي متاحًا، إن الحرية لا تنضوي على إمكانية فعلية لتنمية قدرات الناس في أوضاع قائمة وهي قدرة متزايدة بصورة بشكل رسمي من جانب الانسان على الاستفادة من الطيبات التي أنتجتها دولة مجتمع ما، و إمكانيات فاعلة على الإسهام في الخير العام، ففي جوهر الفلسفة الليبرالية تتجسد فكرة الخير العام أو رفاهية إنسانية شاملة للجميع يمكن أن يشارك فيها كل فرد وتوفر معيار للتشريع، وهذا المعيار لا يمكن أن يكون الحرية الفردية وحدها، فالحرية تكون تصورًا اجتماعيًا بقدر ما هي تصور فردى، إنها تشير إلى صفة لمجتمع وصفه للأشخاص الذين يتكون منهم المجتمع ومن ثم فمن المستحيل أن تكون حكومة ليبرالية بمجرد وقوفها موقف المتفرج والامتناع عن سن التشريع.(المرجع السابق،959)

يستطرد التنظير الليبرالي عند جرين وظيفة الحكومة في دعم وجود مجتمع حر، فبينما لا تستطيع الحكومة أن تحمل الناس بالقانون على التزام الأخلاق، فإنه بإمكانها إزالة الكثير من العوائق التي تقف في طريق تنميتهم الأخلاقية، إذاً فالمبدأ الرئيسي في علم أخلاق جرين تبادل العلاقة بين الفرد والجماعة الاجتماعية التي هو عضو فيها، فأسمى أشكال المجتمعات هو الشكل

الذي يرتبط فيه الند بالند، ويكون فيه الرباط الذى يجسد تلاحم المجتمع هو ولاء الأفراد للمجتمع، هذا الانسجام المتبادل بين الحق الفردي والاعتراف الاجتماعي كان في نظره تصورًا أخلاقيًا وليس تشريعيًا، وهنا ينتقد بنتام في تعريفه للحقوق بأنها مخلوقات القانون، مرجعًا ذلك في اعتقاده باستحالة وجود حكومة ليبرالية إلا في ظل مجتمع يستجيب فيه التشريع والسياسة العامة على الدوام لرأي عام هو في آن واحد مستنير وحساس من الناحية الأخلاقية(المرجع السابق، ص 965).

إن العنصر الأكثر حيوية في ليبرالية جرين يكمن في الضمير الاجتماعي الذي ينظم القانون وينظمه القانون على حد سواء، وهذه هي الإضافة النظرية التي أضفاها جرين على فكرة روسو في الإرادة العامة، كما أن فلسفته أزالت الحد الفاصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي (المرجع السابق، ص974)، الحد الذى كان الليبراليون الأوائل قد استبعدوا به الدولة من التدخل في سير السوق الحرة، السوق الذي اعتباره جرين مؤسسة اجتماعية أكثر من كونها حالة طبيعية، كما أنه من الضروري أن يتطلب وجود التشريع للإبقاء عليها حرة، فالسياسة والاقتصاد ونظامان متداخلان وينبغي لكليهما من الناحية الفكرية أن يسهما في العراض الأخلاقية مجتمع ليبرالي.

ويذهب التنظير لدى جرين حول الدولة بقبولها صراحة لكونها مؤسسة ذات منفعة يمكن توظيفها إلى الحد الذي يمكن فيه إظهار أن القانون يسهم في الحرية الإيجابية، وأنها يمكن أن تسهم في مزيد الرفاهية العامة، فلقد كان الهدف الأعظم من وراء التنقيح الذى أجراه جرين هو دفع الدولة إلى داخل خطوط التشريع الذى سبق وأن امتنعت عنها على أساس مبادئ ليبرالية معترف بها، كما أن كل حقوق الملكية الخاصة لا يمكن الدفاع عنها إلا إذا أسهمت في الخير العام، فليبرالية جرين لم تعد تحتوي على أي خط وحيد تابت لسياسة سياسية وتشريعية وتضمنت بدلا من ذلك مجموعة من خطوط سياسية مختلفة لحماية مجموعة متنوعة من مصالح اجتماعية مسلم أنها تسهم كلها في الرفاهية العامة(المرجع السابق، ص 977).

وبناء على ما سبق، فإن ليبرالية جرين الاجتماعية توصف بأنها شكل موسع وعلى نحو مثالي لمذهب المنفعة، حيث وصل التنقيح الذى أجراه جرين في النظرية الليبرالية إلى حد الإصرار نوعًا ما على أن الاستقرار والأمن هما نفسهما عنصران مهمان للرفاهية العامة وشرطان لازمان للحرية، فبالرغم من أن ليبرالية جرين كان يمكن جعلها تميل إلى أو تنحو إلى المذهب المحافظ إلا إنها كانت متفقة أيضاً مع شكل ليبرالي من الاشتراكية شريطة أن لا تعتمد الاشتراكية على نظرية العداء الطبقي، ثمة اختلاف شديد يتصل بالمبدأ بين ليبرالية "جرين" و اشتراكية جماعية.

3:- بوزانكيت- 1848- 1923.

اقتفى بوزانكيت في تنظيره السياسي النهج الذي سلكه جرين، إلا أن هناك نقطتي خلاف بينهما تكمن الأولى في محاولته تطبيق السيكولوجيا الحديثة على نظرية الدولة خصوصًا فيما يتعلق بالإدارة العامة وبتفسير العلاقة بين الفلسفة الاجتماعية وفي نظرية المحاكاة، وكذلك اعتقاده بأن وقت انبثاق تقدير قيمة الدولة من الأفراد قد انقضى وولى، كما يخلص بوزانكيت من خلال قراته للإرادة العامة عند روسو أن هناك فارقاً بين الارادة العامة وإرادة المجموع، فبينما إرادة المجموع لاتعدو أن تكون مجموع الإرادة الخاصة، بينما الإرادة العامة تحتوي فكرة الوحدة العضوية وهي عندما تنصهر في فرد ما إنها تخلصه من انفصالية وعزلته ووحدانيته، ويرقى إلى درجة تمكنه من الارتباط العضوي بالمجتمع، وأشار إلى أنه على الدولة أن تحقق حرية الذات العضوية وترتقى بها ولو بالقوة عن الذات الطبيعية المنفصلة والأنانية(عبدالمعطي،1997،ص57)، ورأى بأن هذا القسر نابع من الذات الحقة على الذات العنيدة لتصل بها إلى الحرية الحقيقية.

وفي هذا الصدد يقول بوزانكيت المجتمع كوحدة منتظمة انتظامًا صحيحًا، وتمارس الضبط على أعضائها من خلال القوة المطلقة هو ما أعنيه بالدولة، فالقوة مطلوبة لكي تمارس الضغط علي المنحرفين ولكي تحقق ضبط الأفراد ضبطًا اجتماعيًا وسياسيًا، أي أن تتصف الدولة بالقوة اللازمة في تقويم السلوك، وذلك للوصول إلى الهدف الأسمى وهو الحياة الأحسن، فالقسر أو القوة ما هي إلا ممارسة للإرادة العامة ومحاولة للارتقاء بالذات التجريبية الطبيعية النفعية إلى الذات الكلية العامة العاقلة، وبذلك يكون كل فعل للدولة سوء أكان داخلًا ضمن العقاب فهو ممارسة للإرادة الحقيقة الكلية (المرجع السابق، ص ص79- 80).

كما يطرح بوزانكيت بأن هناك نسقين من الحقوق يتجسد الأول من وجهة نظر المجتمع كله، وبصفة بأنه كل عضواً للحالات البارزة الضرورية للحياة العقلية بمعنى أن الانسان المتحضر لا يرى شيئاً إلا النظام الذى ينصهر في عمق الحياة ويرى شرعيته وأخلاقية كليته، أما الثاني فهو المتمثل في الحقوق من جهة نظر الأشخاص يقول بوزانكيت إن هذا النسق يتجسد في الحوادث الخارجية المدعمة بالقانون والمتعلقة بوضع الأفراد في الدولة، كما أن الدولة عنده في سبيل تحقيقها للإرادة العامة وفي سبيل تحقيق الأهداف المنشودة والمتمثلة في الحياة المثلى، تعمل على إزالة المعوقات التي تقف أمام هذا التحقيق و ذلك الهدف (المرجع السابق، ص ص83- 86).

لا يؤمن بوزانكيت بأية حقوق عدا تلك التي تمنحها الدولة كما لا يعترف بأية حرية سوى

المترتبة على إدماج المصالح الفردية ومصالح المجتمع معاً، فبالرغم من أنه لم يصف الدولة بالمقدسة، إلا أنه يعرفها بأنها تجسيد للقوة المادية المطلقة (المرجع السابق، ص87)، ولقد وجه نقداً لجرين بسبب حرصه الشديد في تحديد دور الدولة، ورأى أن الدولة لا يمكن أن تسأل عن القسوة والظلم اللذين يقعان من أعمالها، فقد يقع اللوم على العمال أنفسهم فتصرفات الدولة تصرفات عامة، فهو يكاد يصل إلى حد القول بأن الدولة لا يمكن أن تخطئ.

4: - جونديوي. 1952- 1859.

يعتقد جون ديوي بأن الإنسان وبما يملكه من التجربة والعقل يمكنه أن يجد حلولًا لكل ما يواجهه من تحديات دون أي مساندة من قوى ما وراء الطبيعة، ونبذ الأنانية المتوحشة. رأى أن الفلسفة يجب أن يستفاد منها كأداة لتطوير الإنسان نفسه، ومن تم تطوير المجتمع ككل، فجوهر التنظير السياسي لجون ديوي كان يكمن في معرفة الأدوات التي يمكن من خلالها للأفراد أن يدركوا ذاتهم وأن يحددوا مصالحهم، فالغالبية العظمى من الناس غير قادرين على معرفة قدراتهم وإمكانياتهم ومرجع ذلك يكمن في فهمهم للقوى العلمية والتقنية التي جعلت العامة بلا قوى، ويكمن الحل من وجهة نظره في البحث عنه في توسيع المعرفة الاجتماعية وانتشارها بكل الوسائل (ديوى،1979، ص ص 140- 141).

وفي هذا الصدد يتفق ديوي مع غيره من الليبراليين، كذلك يؤكد ضرورة تطوير العلوم الاجتماعية عن طريق استخدام المنهج التجريبي، واستخدام العقل الجماعي، ويرى بضرورة وجود ضوابط اجتماعية للتحكم في القوى الاقتصادية، فدافع عن التنظيم المخطط للنمو الصناعي والذي يفضله أن يتم عن طريق الاتفاق الاختياري، كما يشير إلى أن تضمين المسئولية الاجتماعية في النظام الاقتصادي بشكل كبير سيؤدي بعوائد الانتاج الصناعي إلى مستويات عالية، ولقد انتقد سيطرة القلة على أدوات العمل الإنتاجي على حساب الأغلبية، واكتشف وجود صراعات طبقية والتي تتصاعد وتختفي وراء الحرب الأهلية، ورأى بأنه يجب على الليبرالية أن تمتد خلف نطاق الخدمات الاجتماعية وأن تهيئ قوى الإنتاج لأهداف اجتماعية حتى يمكن لحرية الأشخاص أن تصبح مدعومة بذات التنظيم الاقتصادي(المرجع السابق، ص 40).

لقد حدد ديوي ملامح الديمقراطية الليبرالية، ورأى أن الديمقراطية والمساواة وجهان لعملة واحدة تقريبًا، وأكد أن الأهداف الديمقراطية لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا من خلال وسائل الديمقراطية مثل الانتخاب العام والانتخابات الدورية، ويقول بأن مقومات الديمقراطية هذه تعتمد

على الاعتقاد بأنه ما من شخص أو مجموعة محدودة من الأفراد لديهم من الحكمة أو من الفضيلة ما يؤهلهم لحكم الآخرين دون موافقتهم، وأن الديمقراطية تحتوي على فكرة التجربة، بمعنى أنها بحاجة إلى تنقيح جديد دائمًا، ويجب إعادة بناء الأنظمة التي تحتويها حتى تواجه التحليلات التي تحدث في نمو الحاجات الجديدة لدى المجتمع(المرجع السابق،ص ص 42- 48).

وبناء على ذلك، لم يتخلَّ ديوي عن الفردية، حيث نشر مؤلفه الفردية القديمة والجديدة في بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات من القرن الماضي، وعندما بدأت موجات التذمر الراديكالي تنتقد أسس الاقتصاد الرأسمالي، في هذا الكتاب أشاد بحرية التعاقد والفردية اللتين سادتا في القرن التاسع عشر وأصبح موضوع هجوم مستمر، ولفت الأنظار لتطور المجتمع الاندماجي الذى يدمر الاستقلال والابتكار، وفيه تصبح حرية الأفراد بلا معنى، ورأى بأنه يجب تخليص الفرد من القلق والإحساس بعدم الأمن بواسطة الجهد الذهني الجماعي للمجتمع، وإنقاذه من الضغوط القوية التي تدمر استقلاليته وإتاحة فرصة المساواة مع الغير أمامه(المرجع السابق، ص55).

إن التنظير السياسي لديوي حول الفردية كان يحتوي على قدر كبير من التقييد، فوضعت الحرية في مركز ثانوي وفتح الأولوية للإحساس بالأمن والمساواة في الفرصة الاقتصادية، فهو يؤكد ما يسميه الحرية الإيجابية مكان الحرية السلبية القديمة التي تتيح للفرد الحق في أن يفعل ما يشاء مادام لا يخرق حق الأفراد الآخرين في أن يفعلوا مثله، فالحرية الإيجابية هي التي يحتاج إليها الفرد لأجل تنمية ملكاته ويسهم بنصيبه في المجتمع، كما رأى بأنه لا الشيوعية ولا الفاشية تعتبر نموذجًا للهندسة الاجتماعية، فهناك فارق هائل بين المجتمع المخطط والمجتمع الذى يقوم بعملية تخطيط مستمرة، فالمجتمع المخطط تخطيطًا مستمراً ينطوي على بحث واستقراء دائمين لاكتشاف أفضل الأساليب لحل المشاكل الحالية والمستقبلة، كما أنه يعتبر أن كل المذاهب والمعرفة المتراكمة مبدئية يتم التحقق منها بالبحث العلمي، كما ولقد اعتبر أن الديمقراطية تنطوي بالضرورة على التجريب والبحث والتحليل واختيار النتائج والحاجة الملحة في نظر ديوي هي تدريب المواطنين في ديمقراطية ما على تقدير النظرة العلمية ومنهجها(المرجع السابق، ص 87).

وبناء على ما سبق، فإن المشاكل تنبع من الأوضاع الاجتماعية المتصلة بالعلاقات الإنسانية أكثر من اتصالها بالعلاقة المباشرة بين الإنسان والطبيعة المادية، وأن الأفكار التقليدية هي أعباء باهضة وعقبات رئيسية في طريق تشكيل فردية جديدة متحددة متكاملة في داخلها ولها وظيفتها المعتوقة في المجتمع الذى توجد فيه، وليس بالإمكان الوصول إلى فردية جديدة إلا عن طريق استخدام

جميع موارد العلم والتكنولوجيا في ظل رقابة شديدة وهى الموارد التي دللت القوى المادية في الطبيعة فالعلم هو البحث والتنقيب والصعوبات والعقد هي الغذاء الذى يعيش عليه، وعلى الإنسان أن لا يخشى من التباينات والتناقضات، فالعلم إذا استمر في تحقيق الآمال المعلقة عليه، يرمز إلى قيام عصر أكثر إنسانية، والعلم يتوق إلى وقت يشارك فيه جميع الأفراد في اكتشاف الآخرين وأفكارهم لتحرير تجارتهم وخبرتهم وتنميتها.

5:- كينز 1883- 1946

كان التنظير السياسي لدى كنز يقوم على أن الرخاء والعمالة الكاملة لا يمكن ضمانها إلا باتباع سياسة عامة متعددة، فهي تتضمن أولاً تشريك الاستثمار والتمييز في معدلات الضرائب على رأس المال المغامر ورأس المال الذي يدر دخلًا ثابتًا، وإنشاء ما يسمى بالعملة المدارة، وبتنظيم قيمتها بواسطة سياسة من الانكماش والتوسع طبقًا لحاجات الاقتصاد، والسيطرة على النمو السكاني الذي يؤثر في المستوى المرتفع من المعيشة.

أن نظرية كينز تمثل الدولة الإيجابية، فهي ترفض سياسة عدم التدخل العتيقة من جانب الدولة بينما تسير الأحوال الاقتصادية من سيء إلى أسوأ والناس تسير في الطرقات بحثا عن عمل لإطعام أسرهم، فلم يعد مطلوبًا من الدولة تتبع مبدأ حرية التعامل فحسب بل وأن تنفق أقل قدر ممكن من النفود حتى لا تثير الذعر في نفوس رجال الأعمال فيفقدوا الثقة(فتح الله،1981، ص135)، كما عالج كينز البطالة وذلك باتباع أحد المسلكين أولهما زيادة الإنفاق الحكومي لكى يزيد من الاستثمار الخاص ثم تقليل المستوى العام للضرائب لكى يساعد على تنشيط الإنفاق الاستهلاكي، كما أنه يرى التغير في الدخل هو السبب الرئيسي في إعادة التوزان إلى ما كان عليه، ولقد استطاعت السياسات الكنزية أن تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي وتلطيف المزاج السياسي للنظام فمع استمرار انتعاش ما بعد الحرب أصبح من الصعب وبدرجة متزايدة إثارة قوة عاملة راضية نسبياً ودفعها للسعى إلى إحداث تنقيحات بعيدة المدى في نظام اجتماعي يعمل جيدًا(وداسون،2006، ص780).

لقد رفع كينز الحكومة إلى مصاف المستثمر المالي الرئيسي في الاقتصاد الوطني، إذا أناط بها التدخل عبر موازنتها المالية في النشاطات الاقتصادية بغية تصحيح حالات البطالة والركود التي يفرزها السوق فإذا تميزت الحالة السائدة بالركود، فإن على الحكومات دفع الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري، وذلك تفاديًا لانكماش النمو الاقتصادي، أما في الحالات التي تتميز

بنشاط اقتصادي يفوق حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة فإنه على الحكومات تفادى التضخم وذلك من خلال استخدام زيادة الإيرادات الضريبية لتسديد ما ترتب عليها من ديون كانت قد مولت بها ما أنفقه لمواجهة حالة الركود(هانس،2008،ص201).

المطلب الثالث: - قراءات في أدبيات الليبرالية الجديدة.

لقد أفلحت الليبرالية من خلال إسهامات فلاسفتها في الكيفية التي استطاعت أن تكيف نفسها وما يتمشى مع متطلبات عصرها، وأن تتجاوز الأزمات التي مرت بها والتحديات التي تفرضها الأيديولوجيات المضادة، فقبلت بتدخل الدولة لمعالجة تلك الأزمات التي مرت بها، فالدولة لم تعد كما كانت في الفكر الليبرالي الكلاسيكي، الدولة الحارس، بل أصبحت ما يعرف بدولة الرفاه الاجتماعي والتي كان أكبر دعاتها ريشارد هنري، وليمز وتوماس بين وكينز، وبفضل تلك السياسات استطاعت الليبرالية أن تخرج أو تجتاز الكساد العالمي 1929 وأن تخرج من أعباء الحرب العالمية الأولى والثانية منتصرة، في تلك الفترة كانت الدولة منخرطة بالكامل في كل مجالات الحياة وذلك لعلاج اثار الحرب المادية والبشرية والسياسية، لقد كان تدخل الدولة فعالًا للخروج من تلك الأزمات، فكل من الرأسمالية والنقابات والقوى الاجتماعية شهدت إيجابيات ذلك التدخل، الذي أفاد الاقتصاد وإخراجه معافىً من تلك الأزمات التي أصابته كما إنها ضيقت من هوة اللامساواة.

أولاً: الأزمة الاقتصادية العالمية والتنقيحات الجديدة: -

بعد عام 1944م ظهرت إرهاصات نظرية داخل التيار الليبرالي يناهض تدخل الدولة ويرفض الرفاه الاجتماعي، ولقد تمثل هذا التجديد أو بالأحرى الرجوع إلى الخلف والعودة إلى أسس الليبرالية الكلاسيكية في إسهامات فون هابيك وجمعية مونت بيليران التي أسسها هو ورفاقه الذين يشاطرونه أفكاره، فالأدبيات تشير إلى أن هناك عودة إلى أصول الفكر الليبرالي الكلاسيكي، وذلك لنبذ كل تقييد من قبل الدولة للأداء الحر لآليات السوق؛ لأن ذلك يعتبر تهديدًا قاتلًا للحرية الاقتصادية، إن اللامساواة شرط ضروري من أجل التقدم والازدهار، أما المساواة المكسوبة من قبل الدولة تدفع إلى الكسل وتحبط المبادرات وتعيق الجهود مما ينعكس سلبًا على المجتمع وأن الدولة يجب أن تكون قوية والحد من تدخلها شريطة أن تكون في صالح السوق وهى نفس مطالب الليبرالية التقليدية في مواجهة النظام الإقطاعي ولكن هذه المرة في مواجهة العدو الاجتماعي، وأن تكون دولة الحد الأدنى فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي (لستور ترو،1998،ص6).

إن هذه الدعوة للعودة إلى أصول الفكر الليبرالي الكلاسيكي نادت بنبذ كل تقييد من قبل الدولة للأداء الحر لأليات السوق، لأن ذلك يعتبر تهديدًا قاتلًا للحرية الاقتصادية، أن اللامساواة شرط ضروري من أجل التقدم والازدهار، أما المساواة المكسوبة من قبل الدولة تدفع إلى الكسل وتحبط المبادرات وتعيق الجهود مما ينعكس سلبًا على المجتمع وأن الدولة يجب أن تكون قوية وحتى تدخليه شريطة أن تكون في صالح السوق وهى نفس مطالب الليبرالية التقليدية في مواجهة النظام الإقطاعي ولكن هذه المرة في مواجهة العدو الاجتماعي، وأن تكون دولة الحد الأدنى فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي، ولكن مع بداية السبعينيات عانت الليبرالية من صعوبات حددها موريس فلامان في كتابه "الليبرالية المعاصرة" في الآتي:- (موريس فلامان،1990،ص 615)الاضطرابات النقدية الدولية حيت التقلبات في أسعار صرف الدولار ، المد التضخمي الهائل الناجم عن أزمتي البترول خلال 1973- 1978.، البطالة الكثيفة بين الشباب، الاستدانات الهائلة من الدول، الإتهام الموجه ضد المواقف المنسوبة للسلطات وضد الرفاه التي تنعم بها مختلف الأمم.

كما إن العجز في الميزانية تجاوز الديون لعام 1981، 5٪ من الانتاج الوطني الصافي، وهكذا سعت تاتشر في تحويل المواقف العامة إلى مرافق خاصة داخل المملكة المتحدة، (مرجع سابق ص ص34- 35) فلو أن البطالة لم تترافق مع التضخم لكانت الكينزية حافظت على الهالة التي تحيط بها، ولكانت أنظمتها المختصة بالميزانية حافظت على استخدامها، فنظر إلى دولة الرفاهية على أنها تتسبب في حدوث ضرر مدمر بالمستفيدين المفترضين الضعفاء المحرومين وغير المحظوظين حيث إنها تعطل روح الشروع والاعتماد النفس عند الفرد و تضع شحنة عميقة من الاحتقار المتفجر تحت الأساس الذى يقوم عليه المجتمع الحر.(جيدنز، 1996، ص40).

مع ذلك كله لم تتمكن الليبرالية الداعية إلى دولة الحد الأدنى من تطبيق برنامجها إلا بفضل دولة قوية، رغم أن نظرياتها ضد الدولة ورغم مطالبتها بديمقراطية أقل فإن هذه الحكومات هي في الغالب نتاج ديمقراطية الانتخابات، فكانت أول حكومة التزمت علنا بتطبيق برنامج الليبرالية الجديدة هي بريطانية 1972 عندما وصلت تاتشر إلى الحكم، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية 1980 عندما وصل ريغان إلى الرئاسة، وهكذا شهدت الليبرالية الجديدة في البلدان الرأسمالية انتصارًا واضحًا، واتخادهًا برنامجًا في حكومات اليمين(موريس،1990،ص50).

وبتطبيق هذه الليبرالية انخفض معدل التضخم من 8.8٪ إلى 5.2٪مابين أعوام 70،80كما إن معدل الأرباح في الصناعة كان في السبعينيات 4.2 ٪ إلا إنه ارتفع في سنوات

الثمانينيات إلى 5.7٪ وسبب هذا النجاح هو هزيمة الحركة النقابية، حيث تراجعت عدد الاضطرابات وفي الركود وانخفاض الأجور، كما نظر إلى البطالة على أنها آلية طبيعية وضرورية من أجل الأداء الفعال لكل اقتصاد سوق، لقد ارتفع معدل البطالة من 4٪ في السبعينيات إلى الضعف في الثمانينيات، فضغط العاطلين عن العمل يقود إلى اعتدال مطالب العاملين أو حتى التخلي عنها، وبذلك تكون البطالة من الأجزاء المهمة في استراتيجية الليبرالية الجديدة وأن اللامساواة بين الدخول ازدادت عمقاً وأن البورصة تضاعفت أسعارها ثلاث أو أربع مرات، كما أن الديمقراطية لم تكن أبداً قيمة أساسية في الليبرالية الجديدة، بل يراها مناقصة وضارة للحرية، إذا ما قررت الأغلبية الديمقراطية التدخل في الحقوق غير المشروطة لكل فاعل اقتصادي في التصرف كما يشاء بملكيته ودخله، فالانسجام بين الحرية والديمقراطية مشروط بأن تبقى الممارسة الديمقراطية خارج المجال الاقتصادي، وأن يطلق وفي دخولهم دون أي إزعاج من الديمقراطية (المرجع سابق، ص38).

لقد رسمت التاتشرية أفكارها على أن تدخل الدولة يعتبر العدو اللدود للحرية الاقتصادية والاعتماد على النفس، ورأت أن دولة الرفاهية مدمرة للنظام المدني، والأسواق إذا تركت لحالها فإن الأسواق ستفرز قدراً أعظم من السلع للمجتمع، والأسواق آليات للحركة الدائمة تحتاج إلى إطار قانوني وعدم التدخل الحكومي حتى تولد تروه غير منقطعة (المرجع السابق،ص103)كما إنها حدت من إصدار الكتلة النفوذية ودفعت معدلات الفائدة، وقلصت بشدة الضرائب على الدخول الأكثر ارتفاعا وألغت الرقابة على التدفق المالي، ودفعت كثيرًا من معدل البطالة، وسحقت الاضرابات، ووضعت تشريعات ضد النقابات وقلصت كثيراً من الإنفاق الاجتماعي، وتوسيع في برنامج الخصخصة، كما أن الريغانية، قلصت الضرائب لصالح الأغنياء ودفع معدلات الفائدة (المرجع السابق،ص103).

لقد ذهب الليبراليون الجدد إلى ربط السوق غير المقيدة بالدفاع عن المؤسسات التقليدية كالعائلة والأمة والسوق له حرية الحركة ويمكن أن يخلق أشكالاً من عدم المساواة الاقتصادية ولكن ذلك لم يكن مهماً مادام الناس من ذوي التضخم والقدرة إمكانية النهوض إلى مناصب تلائم قدراتهم فالمبادرة الفردية تتطور داخل الاقتصاد، وأن المساواة في الفرص مرغوبة وضرورية، فهم ينفرون من دولة الرفاهية ويعتبرونها مصدراً لكل الشرور. (مرجع سابق 38- 39)

ثانيا: - تنظيرات المحدثين والخروج من الأزمة: -

1:- فون هاييك: نشر هابيك المفكر النمساوي كتابة "الطريق إلى العبودية" التي هاجم فيه

الدولة وتدخلها وكل تقيد تفرضه على الأداء الحر لآليات السوق لأنه يتضمن في نظره تهديدًا قاتلًا للحرية الاقتصادية و السياسية، ولكن نظرًا للنجاح الذى حققته دولة الرفاه الاجتماعي والكنزية في الخروج من تلك الأزمات التي تعرضت لها كل الدول في فترة بين الحربين وما بعدها، تم تجد دعوة هابيك إذ إن الصناعة، لم تكن ذات قيمة، لقد رأى في تدخل الدولة أنه يقود إلى نفس الكوارث التي قادت إليها النازية والفاشية، أي العبودية الحديثة، فهما يقومان على الدولة التدخلية (هاييك،1992، ص68).

أنشأ هابيك ومجموعة من مؤيديه جمعية مونت بيليرات التى كان هدفها مناهضة الكنزية، وسياسيات الضمان اللتين سادت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ووضعت أسسها النظرية وما يخدم الرأسمالية المتشددة والمتحررة من كل التنظيمات لتحل محل الكنزية والسياسات الاجتماعية و دولة الرفاه، لقد اعتمد رفضهم على أساس أن المساواة التي تروج لها دولة الرفاه تدمر حرية المواطنين وتشل فعالية القدرات وحيوتها، فهي سمات يتوقف عليها ازدهار الجميع، فاللامساواة شرط ضروري للازدهار والفعالية، فهي قيمة إيجابية لا يمكن الاستغناء عنها، فالمجتمعات الغربية في حاجة إليها من أجل التقدم والازدهار، وأن المساواة المكفولة من قبل دولة الرفاه تدفع إلى الكسل و تحبط المبادرات وتعيق الجهود مما ينعكس سلبًا على المجتمع(المرجع السابق،ص70).

ولكن مع عام 1974م دخلت الدول الأوروبية في مرحلة من الانكماش ولأول مرة يتكون، معدل نحو منخفض مع معدل تضخم مرتفع، هذه الظاهرة المتناقضة إذ إنه من المفترض أن كل انخفاض للنمو يواكبه انخفاض في التضخم وليس العكس، ولقد ارجع هاييك ورفاقه ذلك إلى أن المطالب الاجتماعية ومن ورائها النقابات العالمية في تناقض مع آليات السوق الرأسمالية، فالفاعلية للقوى الاجتماعية شلت أداء آليات السوق ورأوا أن جذور الأزمة تكمن في تدخل السلطات المفرط والضار الذي أضر بالنقابات والحركة الاجتماعية والعمالية وأيضًا الديمقراطية. فالمطالب المدعوة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل، أدت إلى زيادة التكلفة وأخرت بالنمو، فبالنسبة لهاييك ورفاقه النقابات خربت أسس التراكم الخاص للاستثمار من خلال مطالبها المتعلقة برفع الأجور، وضغطها المستهدف لأن تزيد الدولة من الإنفاق الاجتماعي الذي سبّبَ في خفض النمو (المرجع السابق، ص79).

رأى هاييك أن العلاج يكمن في تقليص قوة النقابات والحد من مطالبها وذلك بفضل دولة قوية قادرة على سحق قوة النقابات وتطيع الحركة العمالية الاجتماعية، وأن تسيطر بصراحة على

تطور الكتلة المالية بسياسة نفوذية، وأن هذه الدولة لابد أن تكون مقترة فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي، وأن تمتنع عن أي تدخل في المجال الاقتصادي، وأن الغاية القصوى للحكومة هو الاستقرار النقودي (المرجع السابق، ص81).

إن هذه الليبرالية لا تثق في آليات السوق وحدها كما في الليبرالية الكلاسيكية لهذا فهي تطلب دولة قوة وحتى تداخلية شريطة أن تكون في صالح السوق وأن تقضى على العوائق التي تواجه أدائها، فهده نفس مطالب الليبرالية الكلاسيكية في موجهة النظام الأقطاع ولكن هذه المرة في مواجهة العدو الاجتماعي، فهي تريد الدولة أن تكون قوية تسحق النقابات والحركات الاجتماعية، وأن تكون دولة الحد الادنى من الانفاق الاجتماعي.

كما أن هابيك دعا إلى خفض الضرائب على الدخول الأكثر ارتفاعًا، حيث تدعو هذا الليبرالية إلى ديمقراطية أقل، ورأت بأن الديمقراطية الاجتماعية هي عدوها الأساسي في البلدان الرأسمالية، وترى أن الحرية والديمقراطية نقيضان فهي تدعو إلى تقليص الديمقراطية في صالح الحرية، ونادت بخصخصة القطاع العام الإنتاجي إلى الخاص، ولقد اقترح هابيك عدم قصر احتكار الإصدار النقدي على الدولة بحيث تترك الحرية لكل فرد يصدر نقوده ويصك الأوراق المالية، بيد أن الأفراد يتوجب عليهم دون شك أن يختاروا من الأجهزة المالية تلك التي تتراءى لهم أكثر ضمانة ورواجاً، من دون أن يكون هناك أي إلزام من قبل الدولة(موريس فلامان، 1990، ص79).

كما أنه تقدم بعرضين موجزين : الأول وهو أن هناك استحالة في إمكانية عقد اتفاقية فيما يختص بتوزيع المداخيل وفقا للرغبة، أو المداخيل المطالب بها باسم الأخلاق، الثاني فهو يتوجس أن تكون طريق التوزيع لا يمكن تأمينها إلا عن طريق الأنظمة النافذة كلياً، فلا يمكن للأفراد أن يستعملوا مؤهلاتهم وفق رغباتهم وكما يرونها من منظارهم، إذ ينبغي عليه العمل في الوظائف المخصصة لهم تبعاً للأهداف التي تحددها السلطات العامة، كما أن التعبير في الوظائف لا يتم إلا بإصدار أمر من السلطان، (مرجع سابق، ص 93) ولقد أكد على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع. (هانس، ص 202).

2: - ميلتون فريد من: - إن حرية الاقتصاد هي وسيلة مهمة نحو تحقيق الحرية السياسية، ولكن التسويات الاقتصادية تعتبر وسيلة للقضاء على تركيز القوه وتبديد السلطة الرأسمالية التنافسية نفرق بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية وبهذه الطريقة تجعل الأولى متكافئة ومتوازية مع

الأخرى.

حرية الفرد أو ربما حرية العائلة هدفنا المطلق في الحكم على الترتيبات الاجتماعية والحرية لها صلة بالعلاقات المتبادلة بين الناس ووجود السوق الحر لا يزال الحاجة إلى الحكومة والتي مهمتها سن القوانين، والسوق يقلل من مدى المسائل التي يجب إقرارها خلال الوسائل السياسية، وبذلك يتم تضيق المجال الذى فيه تستطيع الحكومة الاشتراك مباشرة في اللعبة، كما أن الفائدة العظيمة للسوق هي أنه يسمح لتنوعات واسعة، فهو يعتبر نظاماً لتمثيل نسبى لكل إنسان يستطيع أن ينتخب فلا يستمع لما تريده الأكثرية، بل عليه أن يقدم ورقة انتخابية و لو كان ينتمى إلى الأقلية.

السوق يقدم حرية اقتصادية، والحرية السياسية تعنى غياب إكراه إنسان لأخيه الإنسان، والتهديد الأساسي للحرية هو السلطة، كما إن صيانة الحرية تتطلب إزالة مثل ذلك التركيز للسلطة إلى أبعد مدى وتوزيع وتشتيت ما لا يمكن إزالته، وبأبعاد منطقة الحركة الاقتصادية عن سيطرة السلطة السياسية، حينئذ يزيل السوق مصدر الإكراه، ويساعد ذلك القوة الاقتصادية لتكون ضبطا للسلطة السياسية بدلا من تعزيزها (ميلتون فريدمان، 1990، ص32).

إن استعمال السبل السياسية المتعذر اجتنابها قد يهدد التماسك الاجتماعي وأن انتشار استعمال السوق هو الذي يخفف الإجهاد على بنية المجتمع ويزودها بالانسجام في النشاطات التي ينجزها المجتمع، فكلما ازداد نطاق هذه النشاطات التي يحركها السوق قلت الأمور التي تطلب فيها القرارات السياسية لتحقيق الرفاق، وكذلك كلما قلت هذه الأمور المطلوب فيها الوفاق ازدادت الرغبة في التوصل إلى الوفاق لحفظ المجتمع الحر.(مرجع سابق ص47)الدور الرئيسي للحكومة في المجتمع الحر هو تزويد المجتمع بوسيلة لتعديل القوانين و لفصل النزاعات بين الناس بواسطة تلك القوانين فالمسألة الرئيسية للحكومة هي تبديد تلك النزاعات التي تهدد حريات الأفراد كلها، فدور الحكومة هو القيام بها لا يستطيع أن يقوم به السوق .(مرجع سابق ،ص52)

المطلب الرابع: قراءات في أدبيات ليبرالية العدالة الاجتماعية.

منذ مطلع الصناعة لم يكن أي نظام اقتصادي غير الرأسمالية قد طبق بنجاح في أي مكان، فليس هناك من نظام يحقق حتى نصفها بمثل ما تفعل هي، وقد انتهى كل منافسي الرأسمالية الفاشية، الاشتراكية، الشيوعية، ولكن مع ذلك كلها يجد لستر تورو في كتابه مستقبل الرأسمالية بأن الرأسمالية قد فقدت خلال عقدين من السنين 60٪من زخمها، وفي جميع بلدان أوربا الغربية لم تخلق أية فرصة عمل صافية جديدة منذ 1973- 1994.وأن الحقائق الخالدة

للرأسمالية نمو العمالة الكاملة، الثبات المالي ارتفاع الاجور الحقيقية، يبدو أنها اختفت تمامًا متلما اختفى أعداء الرأسمالية، وهنا يرجع لستر تورو ذلك إلى أن شيئاً ما ضمن الرأسمالية قد تغير مسببا ذلك، وأنه لابد من تغييره من أجل تعديل هذه النتائج غير المرضية وإذا ما أريد للرأسمالية البقاء، ولقد حددها في التفاعلات التكنولوجية و الايديولوجيا الجديدة، فهي القوى التي تدفع بالنظام الاقتصادي في اتجاهات جديدة و هي تولد معا لعبة اقتصادية جديدة لها قواعد جديدة ولكسبها تتطلب استراتيجيات جديدة، فعملية التكيف في الرأسمالية أصبحت عملية صعبة بعد أن أخرجت كل المنافسين وفقا للظروف الجديدة. (لسترو ترو، 1998، ص 13).

لقد كانت الرأسمالية أذكى مما توقع ماركس، فقد فهموا كيف يستطيعون أن ينزعوا الشروط الثورية من رؤوس الفقراء في حلمهم في المساواة و العدالة الاجتماعية، واستطاعوا أن ينتزعوا أو يضعفوا الوعى الثوري للطبقة العمالية، فلقد طرح نظام الضمان الاجتماعي الواسع ضد البطالة عام 1911 وكان فرانكلين روزفلت الرئيس الأرستقراطي هو الذى صمم نظام المساعدات الاجتماعية الحكومة الذى انقذ الرأسمالية من الانهيار، فما كان لهذا أن يحدث لو لم تتعرض الرأسمالية للخطر، فأزمات العشرينيات والكساد الكبير أوصلت الرأسمالية إلى حافة الانقراض وأن تختفى من الوجود فحقيقة اللامساواة التي تقوم عليها الرأسمالية قد أمكن ترقيعها بتطعيم الرأسمالية والديمقراطية بالاستثمارات الاجتماعية ودولة الرفاه الاجتماعي، فشبكة الضمان الاجتماعي التي تمولها الدولة تصون المعرضين لخطر الانقراض الاقتصادي والاستثمارات الاجتماعية في ميادين التعليم تقلص الفجوة في الدخول التي تولدها السوق (المرجع السابق، ص 17).

وهنا يشير طوني جندنز إلى أن هناك داخل الليبرالية الجديدة، أزمة ترجع إلى الأصولية السوقية والمحافظة فالمحافظة كانت تعنى دائمًا منهجًا عمليًا تجاه التغير الاجتماعي والاقتصادي والسوق الحرة تضع أمالها المستقبلية على النمو الاقتصادي اللامتناهي الذي ينتج من خلال تحرير قوى السوق فالتركيز على التقاليد ومن ناحية على السوق الحرة من ناحية أخرى يعتبر تناقضًا مع الذات، فديناميات مجتمعات السوق تدمر البناءات التقليدية للسلطة وتؤدي إلى تجزئة الجماعات المحلية (جنديز،1996، ص30).

إن الفجوة الآخذة في الاتساع في الأجور هي بين الماهرين ذاتهم وغير الماهرين ذاتهم ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ظهرت موجات مكونات تصغير حجم الشركات في عموم الاقتصاد مسببة في تصفية 2.5 مليون في سنة واحدة عمل جيدة، وارتفعت التقليصات الرئيسية

للشركات في 300الف عام 1990،وإلى 550 ألف عام 1991، تم هبطت إلى 400 ألف عام 1992، وفي عام1993 انخفض العاملون إلى 600 ألف عامل، وعام 1994سرح 104 ألف عامل وبلغ مجموع فرص العمل الملغاة للعام كله 516 الف في سنة عمل،(هانس بيتنر،ص191) أما من يبقى فإن اجورهم تدنت، في حين أن الشركات حققت أرباحا لم تحققها خلال ربع قرن، كما أن عدد الزيادات السنوية قد ولى ولذلك لا يسعهم أن يتوقعوا ارتفاعاً في مستويات معيشتهم طوال حياتهم وحياة أطفالهم.

إن التكنولوجيا الجديدة تولد، ذاتها عالماً تتصادم فيه القيم و الاقتصاديات خالقة شيئاً من طراز جديد فلأول مرة تشكل الثقافة الإنسانية بوسائل إعلام الكترونية باحثة عن أقصى الأرباح، فلقد حل التلفزيون والأفلام محل العائلة في توليد القيم، والانتقال من الكلمة المسموعة إلى الإعلام المسموع والمرئي الذي سيغير تماماً الطرق التي يفكر فيها ويتخذ قراراتهم، (الجداري،2007،ص)كما أن هذه التحولات التكنولوجية المتسارعة بفعل المنافسة قد أفقد العامل البشرى أهمية أكثر فأكثر وبالتالي فإن الأجور الزهيدة والبطالة ستعم كل البلدان، وبذلك تلوح في الافق بوادر هزة اقتصادية واجتماعية يصعب التكهن بها وبمدها. (هانس بيتر، 192،1998)، كما أن نهاية الشيوعية تدفع داخل العالم الرأسمالي بعرض واسع من العمل الرخيص المتعلم من العالم الآخر وعرضًا هائلًا من عماله العالم الثالث غير الماهرة وواطئة الأجر جداً، وهذا أيضا يزيد من خفض الأجور، ويزيد من الهوة بين الفقراء والأغنياء في كل مكان.

إن استخدام السلطة السياسية لتقليص اللامساواة في السوق يتطلب جهداً كبيرًا للتوازن، ففرض الضرائب الثقيلة على الدخول العالية جداً يؤدى إلى توقف الحوافز الرأسمالية من العمل، فعندما تتسع الفجوة بين ما تدفعه المؤسسات العاملة وتحصل عليه إنصافاً كبيراً تنتقل ببساطة إلى بلدان أخرى لا تدفع فيها غرامات اجتماعية عالية، ويقترح لستر تورو أنه بالإمكان جمع الضرائب وفقا لنظام ضريبي يقوم على الاستهلاك بدلاً من أن يقوم على الدخل، وما يشير إليه في هذا الصدد هو تراجع دولة الرفاه والانتقال من كنز إلى هابيك فالهوة بين الرأسمالية والديمقراطية تتسع وستواجه الحكومات الديمقراطية مشاكل عويصة تتعلق بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية غير المتكافئة التي تركت في الخلف (لسترو ،1998،ص8).

إن المشاكل الرأسمالية مازالت لم تحل عدم الاستقرار، اللامساواة المتفاوتة البروليتارية الرثة، وأيضاً المشاكل الجديدة الناجمة عن اعتماد الرأسمالية على الرأس مال البشرى وصناعات

طاقة الذكاء الصناعي، ففي عصر هذه الصناعات سيفوز الذين يتعلمون كيف تلعب اللعبة الجديدة بقواعد جديدة تتطلب استراتيجيات جديدة، وإن الرأسمالية تعاني تغيرات شديدة وعميقة، ولذلك يتوجب عليها أن تغيير من أسسها لكي تستطيع أن تتأقلم مع العالم الجديد باستحداث استراتيجيات جديدة، وهذا ما احتج به لستر ثورو كتابه مستقبل الرأسمالية.

كما إن طوني جندنز يقدم في كتابه الطريق الثالث كيف يمكن لليبرالية أن تتكيف مع العالم الذى أصابه التغيير بشكل جذري، لقد حدد الأزمات التي يتوجب على الليبرالية حلها أو التخلص منها؛ حيث حددها في خمسة وهي: العولمة، الفردية، اليسار واليمين، الهيئة السياسية، المشاكل البيئية، تم قدم الهدف العام لسياسات الطريق الثالث، وهو الاسهام الفكري الذي تقدمه الليبرالية للخروج من الأزمات الخانقة التي تمر بها، ومسيرة هذه الأيديولوجيا لأكثر من قرن ونصف، والتي تعتبر مسيرة تنازلات لم تنته ومرشحة جدياً للاستمرار على حد تعبير الدكتور رجب أبودبوس في مقدمته لكتاب رأسمالية واشتراكية لألبيرتينى.

ويرى طوني جيدنز للخروج من ذلك المأزق يستوجب اتباع ما يلي (جندنز، 1996،ص 106- 107):

1- سياسات الطريق الثالث ينبغي أن تتبنى اتجاهًا إيجابيًا تجاه العولمة، وأن التجارة الحرة يمكن أن تكون المحرك الذي يدير التطور الاقتصادي، والدراسة المتفحصة لقوة الأسواق المدمرة اقتصادياً واجتماعيًا.

2- سياسيات الطريق الثالث ينبغي أن تحتفظ باهتمام مركزي بالعدالة الاجتماعية، فهذه السياسات تتطلع إلى علاقة جديدة بين الفرد والجماعة، وإعادة تحديد للحقوق والواجبات، فمثلاً لا حقوق دون مسئوليات، فمع توسيع الفردية يجدر توسيع الواجبات فقيم الطريق الثالث هي المساواة، حماية الضعيف، الحرية كاستقلالية لا حقوق دون مسؤوليات، لا سلطة دون ديمقراطية، التعددية الكوزموبوليتانية، المحافظة كفلسفة.

إن الطريق الثالث يطرح إعادة بناء الدولة وتجديدها على أسس ذات فعالية، فالعولمة تخلق دافعًا ومنطقا قويًا تجاه انتشار السلطة إلى اعلى وإلى أسفل، كما على الدولة أن توسع من دور القطاع العام والذى يعنى إصلاحًا دستوريًا موجهًا تجاه تعظيم الانفتاح والشفافية، وتقدم صمامات الامان ضد الفساد، كما أن إعادة بناء الحكومة تعنى أيضًا إعادة تأكيد فعالية الحكومة في مواجهة السوق، ومن أهم مهام الدولة هو تنظيم الجماعات المدنية، فالحكومة ضرورية في تنظيم التغيير في

العلوم والتكنولوجيا وكذلك تعاملها مع التساؤلات الاخلاقية التي تطرحها هذه التغييرات، كما أنه يتعين على الحكومة أن يكون لها مظهر كوزموبوليتانى، فشكل الحكومة التي يقدمها جيدنز هو تنازل عن السلطة لصالح المحليات والتحول الديمقراطي المزدوج، تجديد القطاع العام الكفاءة الإدارية، آليات الديمقراطية المباشرة، الحكومة كإدارة للمخاطر (المرجع السابق،ص118).

المجتمع المدني عنصر أساسي لسياسة الطريق الثالث، فالحكومة والمجتمع المدني يجب أن يتصرفا كشريكين كل واحد ييسر للآخر أعماله ولكن كل واحد يقوم بمهمة المراقبة على الآخر أيضًا، وإن سياسات تجديد الجماعة الواسعة لا يجب أن تهمل المجال العام يعتبر مهما على المستوى المحلي والمستوى العام، وهو الطريق الوحيد الذى يرتبط فيه التحول الديمقراطي مباشرة بتطوير الجماعة الواسعة، ودون المجال العام فإن مشاريع تجديد الجماعة تواجه مخاطر انقسام الجماعة عن المجتمع الواسع، فالمجتمع المدني يحمي الفرد من هيمنة سلطة الدولة، فبالرغم من ذلك فالمجتمع المدني ليس كما يتصور البعض مصدراً للتنظيم العفوي والانسجام، ومن هنا تظهر الشراكة بين الحكومة والأجهزة الحكومية، والحكومة ونظام القانون الجنائي، والروابط المحلية والمنظمات الجماعاتية المختلفة، ومشاريع الأعمال تستطيع أن تعمل معاً للمساعدة في تفادى الانهيار في المناطق الحضرية، فانهيار التنظيم المدني متلازم مع الخدمات العامة، الأمر الذى يؤدي إلى تلاشي الفرص في المجتمع المدني فتنمية وتطوير نوعية الحياة تستطيع إحياء هذه الفرص (المرجع السابق، ص ص 130- 133).

إن سياسة الطريق الثالث تدعو إلى إقتصاد مختلط جديد، و هو الذي يتطلع إلى التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، مستخدمًا حركية وديناميكية السوق، ولكن بالأخذ في الاعتبار المصلحة العامة، فالمساواة عنده تعنى الاحتواء وعدم المساواة تعنى الإقصاء، فالاحتواء يشير إلى المواطنة وإلى الحقوق المدنية والسياسية والالتزامات المختلفة والتي يحق أن يتمتع بها كل أعضاء المجتمع ليس اسمياً فقط، ولكن مثل حقيقة حياتهم، كما أن المساواة تشير إلى الفرض والتأثير في الفضاء الاجتماعي (المرجع السابق، ص 145).

أما الإقصاء فهو نوعان: الأول الإقصاء التحتي، أي إقصاء أولئك الذين في القاع والذين أبعدوا من الفرص السائدة والتي يجب على المجتمع توفيرها، والثاني إقصاء القمة أي من المؤسسات العامة لمشاركة الجماعات الغنية التي تفضل الانفصال عن المجتمع، الإقصاء يدور حول الآليات التي تفصل الجماعات عن الوضع الاجتماعي السائدة (المرجع السابق، ص،151).

ويقترح جنديز مجتمع الرفاهية محل دولة الرفاهية، فبالنسبة للتعاقد يقترح أن ينظر إلى كبار السن كمصدر وليس كمشكلة، فنظم الإعانة يجب إصلاحها و يجب التحول كلما كان ذلك ممكنا تجاه الاستثمار في رأس المال الإنساني، فالاستثمار في الموارد الإنسانية أثبت بأنه المصدر الرئيسي للفاعلية تقوده الشركات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كما يجب على الدولة تأييد مبادرات رجال الأعمال الذين يهتمون بصغار رجال الأعمال وتشجيع الابتكارات والتجديد التكنولوجي، فأصحاب المشاريع هم المصدر المباشر للوظائف وهم الذين يدفعون بالتطوير التكنولوجي، فالقطاع العام يستطيع أن يقدم الموارد التي يمكن أن تساعد المشروع للنمو والازدهار وبدون هذا ربما تفشل المشاريع المشتركة (المرجع السابق، ص 158).

كما أن الحكومات يجب أن تشجع الجو العائلي وجو الصداقة في مكان العمل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبذلك تحقق الحكومة جدبا للاستثمارات الداخلية، فالإنفاق على الرفاهية سيتولد ويوزع ليس كليا من خلال الدولة والوكالات الأخرى.

خلاصة الدراسة

نخلص من هذه الدراسة إلى أن الليبرالية بفضل الإسهامات المتنوعة قدمت العلوم الاجتماعية والسياسية أطر نماذج تحليله، لتفسير الليبرالية من ناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي شغلت بال الفلاسفة على مر العصور، فأنتجت لنا مقاربات تنظيرية تفسر هذه الظاهرة، فمن المؤكد أن التنظير السياسي المعاصر يجد في التنطير لليبرالية مجالًا خصبًا وواسعًا لإنتاج المقاربات والرؤى، هذه المقاربات والرؤى هي بحكم الطبيعة لا يمكن ان تكون حاسمة ونهائية، ذلك لا يطرح فقط إشكاليات البحث والتنظير السياسي بل أيضًا يعرض أفاقها للامحدودة ويعزز الحاجة الدائمة إليه.

كما أنها أثبتت مرونتها وقدرتها على التكيف مع مختلف الأزمات والانتقادات، وأثبتت قدرة على التكيف مع تعاقب الأزمان وتطور الأفكار، وبذلك تكون الليبرالية الجديدة تجديداً لليبرالية الكلاسيكية وتكون الليبرالية أو الديمقراطية الاجتماعية الجديدة تجديداً لليبرالية المحدثة وأن الليبرالية الجديدة هي نتاج لمرحلة التنقيح التي مرت بها الليبرالية الكلاسيكية.

المراجع

1. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروس وآخرون. القاهرة: دار المعارف، الكتاب الثالث،1971.

2. جون ستيورات مل، النفعية، ترجمة سعاد شاهرلي حرار: مراجعة هيثم غالب الناهي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012.

3. جون ستبورات مل، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام واخرون، القاهرة: مكتبة مدبولي،1996.

4. جون ديوي، الفردية: قديمًا وحديثًا، ترجمة خيري حماد، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة،1979.

5. جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1995.

6. روبيرت هيلتروتر، رأسمالية القرن الواحد والعشرون، ترجمة كمال السيد. القاهرة: المركز الاهرام للترجمة والنشر،1995.

7. ستر ثورو، مستقبل الرأسمالية. ترجمة عزيز سباهى. بيروت: دار المدى للثقافة والنشر،1998.

8. عمران محمد المرغني الجداري ، العولمة وأثرها على سيادة الدولة. طرابلس: مركز الدراسات والأبحاث،2007.

9. على عبد العاطي، أعلام الفلسفة الحديثة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

10. فاتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية. بيروت: الدار الأهلية للطباعة والنشر،2006.

11. ف.أ. هاييك، الطريق إلى العبودية، ترجمة سالم عمر، القاهرة ، دار الشرق، 1992.

12. مالك أبوشهيوة وآخرون، الأيديولوجيا والسياسة دراسات في الأيديولوجيات السياسية المعاصرة. مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1993.

13. مورس فلامان، الليبرالية المعاصرة. ترجمة تمام الساحلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع،1990.

14. ميلتوم فريد مان، الرأسمالية و الحرية. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1996.

15. هانس بيترمارتن- هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس على، الكويت: المجلس الوطني للتفافة والاداب،1998.

المراجع بالإنجليزية: -

1-Bentham, Jeremy, A n Introduction To the Principles of Morals and Legislation, 1978.

2-R. M. Mclver. The Modern State (Oxford: University of Oxford Press.1962.2

3- C.B. Macpherson, the life and Time of Liberal Democracy .Oxford: University of oxford 1977.